

Royaume du Maroc

Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement
Département de l'Energie et des Mines



المملكة المغربية

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
قطاع الطاقة والمعادن

كلمة السيد رئيس المجلس الاداري لمركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج

الدكتور عبد القادر اعمارة
وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

بمناسبة انعقاد المجلس الاداري للمركزية
بمقر عمالة إقليم فجيج ببوعرفة بتاريخ 04 أبريل
2016

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم فجيح،
حضرات السادة أعضاء المجلس الاداري لمركزية الشراء والتنمية
للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيح،
(حسب الحضور)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني أن أترأس اليوم اجتماع المجلس الاداري لمركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيح. وأسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم فجيح لتفضله باستضافة هذا الاجتماع وعلى الاهتمام الذي يوليه للقطاع المنجمي. كما أتوجه بالشكر كذلك للسادة أعضاء المجلس الاداري للمركزية للعناية التي يولونها لنشاط المركزية ومن خلاله للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لساكنة منطقة تافيلالت وفجيح راجيا من العلي القدير أن يمدنا بعونه ويلهمنا السداد والتوفيق للعمل سويا على تدليل كل الصعاب التي تحد من مردودية هذا القطاع حتى يتسنى له أن يساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المنطقة.

حضرات السادة

كما لا يخفى عليكم أن القطاع المعدني في المغرب يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 10 % وفي قيمة الصادرات الوطنية بنسبة 22 % وعدد مناصب الشغل المتوفرة التي

تصل إلى 40 ألف منصب، ناهيك عن وقعه الإيجابي على أنشطة اقتصادية أخرى كالنقل والموانئ وفك العزلة عن مناطق نائية.

فإذا كان للمغرب احتياطات مهمة من الفوسفات وصناعة تحويلية متطورة بواته مكانة أول مصدر وثالث منتج في العالم، فهو يحتل أيضا رتبة بارزة على المستوى العالمي والإفريقي في استخراج عدد من المعادن مثل الزنك والرصاص والباريتين والفليورين والكوبالت والفضة وغيرها

غير أن القطاع المعدني ما عدا الفوسفات يواجه تحديات عديدة تتعلق أساسا بضرورة اكتشاف مكامن معدنية جديدة وترشيد تثمين المواد المعدنية المستغلة وضمان التنمية المستدامة.

ولهذه الغاية، فقد تم وضع استراتيجية تنموية نعمل على تنزيل مضامينها وترجمتها إلى مشاريع ملموسة. ويرتكز تنفيذ هذه الاستراتيجية على الدور الفعال الذي يجب أن يقوم به القطاع الخاص في التنمية المعدنية مع تقوية دور الدولة في تشجيع البحث والتنقيب المعدني وإنجاز البنية التحتية الجيولوجية وملائمة الإطار القانوني المنظم للقطاع المعدني وإعادة هيكلة النظام المنجمي التقليدي. وفي هذا الباب، فقد تم إصدار القانون المعدني الجديد والذي يشكل لامحالة إطارا محفزا آخذا بعين الاعتبار المستجدات التي تعرفها الصناعة المعدنية وذلك بهدف تشجيع البحث والتنقيب المعدني لاكتشاف مكامن جديدة مع ضمان تنمية مستدامة للصناعة المعدنية الوطنية. ومن المحاور الأساسية الجديدة لمدونة المعادن، نذكر:

✓ توسيع مجال تطبيق التشريع المنجمي ليشمل مواد معدنية أخرى ذات الاستعمال الصناعي كالكالسيت (Calcite) الفيلدسبات (Feldspath) والمغنيزيت

(Magnésite) والبرليت (Perlite) باستثناء مواد البناء والمواد المستعملة في

الهندسة المدنية؛

✓ إحداث ترخيص للاستكشاف يخول للمرخص لهم إمكانية إنجاز برامج

استكشاف على مساحات واسعة تتراوح بين 100 و600 كلم² التي يمكن أن

تصل إلى 2400 كلم²؛

✓ توسيع السند المنجمي ليشمل كافة المواد المنجمية، عوض نظام الأصناف

المعمول به حالياً؛

✓ إحداث تراخيص جديدة لاستغلال التجاوير من أجل تخزين الغاز الطبيعي

واستغلال الفضلات وأكوام الأنقاض،

✓ تمديد مدة صلاحية رخص الاستغلال وتجديدها إلى غاية نفاذ المدخرات؛

✓ إدخال أحكام تتعلق بدراسة التأثير على البيئة ومخطط التخلي للمحافظة على

البيئة وضمان تنمية مستدامة.

ويدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية للمرسوم

رقم -80715-2 يتعلق بمسطرة منح السندات المنجمية الصادر بتطبيق المادتين 18

و19، الذي تمت المصادقة عليه في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 24 مارس

2016 وقرار وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة الذي ينص على أنه يتعين على

أصحاب السندات المنجمية، أن يطلعوا السلطة الحكومية المكلفة بالمعادن، وفق أشكال

محددة وبالمجان، على كل المعلومات ذات الطابع الجيولوجي والجيوفيزيائي

والجيوكيميائي والهيدروولوجي والمنجمي والاقتصادي والاجتماعي التي يتوفرون عليها

بما في ذلك التي حصلوا عليها خلال أشغال الاستكشاف أو البحث أو الاستغلال وكذا

على المعلومات الإحصائية عن نشاط المنجم والمنتجات المنجمية المستخرجة والمسوقة والبرامج والميزانيات المتعلقة بالأشغال وكافة الوثائق الأخرى التي يعتبر مسكها ضروريا.

ويحدد هذا المرسوم ما يلي:

- كفاءات منح السندات المنجمية وتجديدها وتحويلها وتقويتها وإيجارها والتخلي عنها وسحبها وإعادة منحها وكذا أجل البث فيها؛
- القواعد والإجراءات المتعلقة على الخصوص ببرنامج الأشغال المزمع إنجازها خلال كل فترة من مدة صلاحية السند المنجمي ومبلغ الغلاف المالي الأدنى الذي يجب تخصيصه لهذه الأشغال وكفاءات التصريح للإدارة بافتتاح الأشغال ووضع علامات تحديد محيط السند المنجمي ومخطط تنمية المكنم واستغلاله فيما يتعلق برخصة الإستغلال.

كما أن هذا المرسوم يتناول زيادة على الكفاءات والمساطر المشار إليها أعلاه جوانب تنظيمية أخرى تضمن تطبيق القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم، ويتعلق الأمر بـ:

- ملف يثبت توفر طالب ترخيص الإستكشاف أو رخصة بحث أو رخصة استغلال على قدرات تقنية ومالية ملائمة؛
- عمليات تقويت وإيجار رخص البحث ورخص الاستغلال؛
- برنامج الأشغال؛
- إعادة منح رخصة البحث ورخصة استغلال المناجم؛

- تشكيلة وطريقة تسيير اللجنة الإقليمية المكلفة بتقييم مبلغ التعويض المستحق برسم الاحتلال المؤقت للأراضي؛

- شروط اعتماد الأشخاص الذاتيين والاعتباريين لإعداد برامج الأشغال والوثائق الجيولوجية والمنجمية لفائدة أصحاب السندات المنجمية.

وفيما يخص النشاط المنجمي التقليدي، المزاول بمنطقة تافيلالت وفجيج بموجب ظهير فاتح دجنبر 1960 والذي كان يتوخى الإرتقاء بهذا النظام ليصبح استغلالا عصريا وصناعيا في غضون 10 سنوات قابلة للتمديد بمقتضى مرسوم، غير أن هذا التمديد كما تعلمون، لم يتم منذ سنة 1985 مما ترتب عليه ممارسة النشاط المنجمي التقليدي في إطار قانوني متجاوز.

هذا وبالرغم من المجهودات المبذولة، خصوصا على صعيد إدارة المركزية لتدليل الصعاب وبناء مناخ ملائم، فإن الحصيلة الإجمالية لا ترقى إلى طموحاتنا الرامية إلى الارتقاء بمستوى أداء القطاع المنجمي بالمنطقة في إطار التنمية الجهوية المستدامة.

واعتبارا لهذه الوضعية، أصبح لزاما القيام بإعادة هيكلة هذا النظام وذلك ضمن رؤية استراتيجية شمولية تسمح بضمان انخراط الاستغلال التقليدي في المنظومة التنموية التي اعتمدها الوزارة على المستوى الوطني وتحقيق توازن بين فصح المجال أمام المستثمرين الخواص لاستدراك الخصائص الذي راكمته المنطقة في مجال البحث والتنقيب المعدني والحفاظ على حقوق الصناع المنجميين، الشيء الذي سيعطي حركية جديدة للنشاط المعدني بهذه المنطقة حتى يلعب الدور المنوط به في التنمية المحلية

والجهوية وجعله رافعة إضافية إلى جانب الأنشطة الفلاحية والسياحية التي تتميز بهما المنطقة.

وفي هذا الإطار، أود التذكير بالمراحل التي قطعها مشروع إعادة هيكلة النظام المنجمي، حيث عقدت عدة لقاءات مع الشركات الراغبة في الاستثمار في يونيو 2014 بعدها تم تنظيم لقاءين تواصلين مع الصناع المنجمين التقليديين والسلطات المحلية والمجتمع المدني يوم فاتح أكتوبر 2014 ببوعرفة و10 نونبر 2014 بالرشيدية، حيث تم التوافق حول مبادئ مشروع إعادة الهيكلة وإيجاد الصيغة المثلى لتحقيق التوازن بين فتح المنطقة للاستثمارات والحفاظ على حقوق الصناع المنجمين التقليديين.

وقد أدت هذه اللقاءات إلى تنظيم المناظرة الوطنية حول إعادة هيكلة النظام المنجمي التقليدي بالمنطقة المنجمية لتاغيلالت وفجيج في 14 يناير 2015 بالصخيرات تم خلالها عرض خارطة الطريق التي أعدتها الوزارة للنهوض بهذا القطاع.

وقد توج هذا المسلسل التواصلي بعقد دورة استثنائية للمجلس الإداري لمركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتاغيلالت وفجيج، يوم 23 يوليوز 2015 بمدينة أرفود، خصصت لتقديم الخطوط العريضة لمشروع القانون المتعلق بإعادة هيكلة النظام المنجمي التقليدي. وقد تم نشر هذا المشروع بالبوابة الالكترونية للأمانة العامة للحكومة وذلك للوقوف على آراء المعنيين بهذا القطاع، كما تمت مراسلة الوزارات المعنية بما فيها وزارتي الداخلية والاقتصاد والمالية لمعرفة ملاحظاتهم بخصوص هذا المشروع. وقد تم أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار. وسيتم تقديم هذا المشروع في القريب العاجل لمجلس الحكومة إن شاء الله.

كما يتوخى هذا المشروع الإبقاء على مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافياللت وفجيج "كاديظاف" وتحويلها مهام جديدة ترمي إلى الترويج للمؤهلات المعدنية التي تزخر بها المنطقة وتدبير اتفاقيات الشراكة المبرمة بين المستثمرين والصناع المنجميين التقليديين. كما تهم كذلك الإشراف على النشاط المنجمي التقليدي وتأطير الصناع المنجميين التقليديين وتسويق المنتجات المعدنية المستخرجة من الاوراش المعدنية والتي هي أيضا من بين مهام مركزية "كاديظاف".

وبالموازات مع ذلك، حرصت الوزارة على تحسين مردودية نشاط المركزية، حيث تم عقد اجتماعات على مستوى الأقاليم المعنية بالنشاط المنجمي التقليدي وذلك لمناقشة وحل جميع المشاكل التي يواجهها الصناع المنجميين التقليديين.

وتجاوبا مع مطالب الصناع المنجميين التقليديين، تم تسريع وتيرة تجديد وتحويل الرخص المنجمية التقليدية حيث تم إنجاز 667 عملية تجديد خلال سنة 2015 – 2016 وتحويل ما يفوق 300 رخصة.

وقد عملت المركزية على إرساء الثقة مع كافة المتدخلين وذلك باعتماد منهجية تواصلية عن قرب وتبسيط المساطر الإدارية لمعالجة ملفات التجديد وتحويل الرخص المعدنية التقليدية.

كما ساهمت هذه المواكبة في تحسن ملموس في مؤشرات نشاط المركزية حيث قفز الإنتاج من 495710 طن سنة 2013 إلى 781372 طن سنة 2015، كما عرف رقم المعاملات تطورا متميزا حيث ارتفع من 330,208 مليون درهم سنة 2013 إلى 521,575 مليون درهم سنة 2015 أي بزيادة تفوق 57 في المائة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحصيلة لم تكن لتتحقق دون تدليل الصعاب التي كانت وراء توقف الإنتاج في معظم الاوراش سنة 2014 وأهمها:

✓ التغطية التأمينية،

✓ مشكل المتفجرات،

✓ النزاعات بين الصناع المنجميين والمركزية.

حضرات السيدات والسادة،

إن الهدف من هذا الإصلاح كما ترون هو العمل على تأهيل النشاط المنجمي بمنطقة تافيلالت وفجيج في بعده التدبيرى والهيكلى، الشيء الذي سيمكن بمشيئة الله أن يعطي حركية جديدة للنشاط المعدني بالمنطقة حتى يلعب الدور المنوط به في التنمية الجهوية والمحلية.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر إلى كافة أعضاء المجلس الإداري للمركزية على مساهمتهم من أجل تأهيل النشاط المنجمي بمنطقة تافيلالت وفجيج وتحسين أداءه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة.

وفقنا الله جميعا لخدمة الصالح العام مستنيرين بتوجيهات عاهلنا الهمام، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته